



الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

عِلْمِيَّةٌ فَضْلِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تُعْنَى بِالذَّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة - النجف الأشرف/العراق

السنة الثانية / العدد (٤)

(شعبان/رمضان ١٤٣٨هـ، أيار ٢٠١٧م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م



**الإفهام في النحو العربي
مقاربة تداولية**



م.د. أحمد حسين حيال

المديرية العامة في تربية بغداد الرصافة ٣/العراق

الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية

م.د. أحمد حسين حيال

المديرية العامة في تربية بغداد الرصافة ٣/العراق

ملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة أساس من أسس التواصل القائمة في الكلام العربي، وهو الإفهام، وهو الذي عني به النحاة وسجلوا ملحوظاتهم في مصنفاتهم بشأنه، وقد كشف البحث أن الإفهام عمل المتكلم وأداؤه الوظيفي في سبيل إنجاح عملية التواصل مع الآخر، وقد اعتمد هذا العمل على ركنين أساسيين؛ هما: البنية اللغوية السليمة والسياقات المصاحبة لهذه البنية، وقد قاربنا هذه الوظيفة مقارنة تداولية.

Abstract:

This thesis study of the grounds of the existing communication in the Arab speech, which is incomprehensible, who Me by grammarians and registered Comments in their works on it Research has revealed that the speaker incomprehensible work and job performance for the success of the process of communication with the other This has adopted the work on the basic pillars; namely: linguistic structure sound and contexts associated with this structure, has approached this post deliberative approach.

يختزن الفكر النحوي العربي اتجاهين: الأول اتجاه شكلي يعنى بالمنحى الشكلي التركيبي للجملة العربية، ويتضح هذا الاتجاه في غالب المدونات النحوية كالمقتضب للمبرد (ت ٢٨٦هـ) والأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وغيرها، والاتجاه الآخر الاتجاه التواصلية (مضموني): وقد عني بما يستدعيه القول من حضور لشروط إنتاجه وللظروف المحيطة به، مثل أغراض المتكلم وأحوال المخاطب والسياقات الزمنية والمكانية، ومن النحاة الذين التفتوا إلى هذه المناحي سيويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه، وابن جني (ت ٣٩٥هـ) في خصائصه، ورضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٨هـ) في شرحه للكافية، والشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في شرحه لألفية ابن مالك.

وقد رُمنّا في بحثنا هذا التركيز على موضوع واحد من الاتجاه التواصلية، ألا وهو الإفهام؛ لما له من حضور أساسي في المدونات النحوية؛ لأنّ به رصد النحاة أغراض المتكلم ومقاصده وغاياته، وبه استشعر النحاة أحوال المخاطب وضرورة مراعاتها من المتكلم حال التخاطب.

وقد رقمنا خطة البحث على وفق المنهج التداولي، فكانت تقسيماته، تبعاً لهذا المنهج، على فقرات، هي: تحديد المصطلح والمفهوم: وفيه تعرفنا إلى الدلالات المعجمية والاصطلاحية للإفهام، ثم تطرقنا إلى محورية الإفهام في النظرية النحوية العربية، أما المنحى الإجرائي فقد بدأناه بالحديث عن مسالك الإفهام؛ أي: تلك الاستراتيجيات التي تبناها النحاة للكشف عن الإفهام في الكلام العربي، وقد كانت مسلكين هما: إعراب الكلام، وسلامة البنية اللغوية وخلوها من الغموض واللبس.

وكان القسم الثاني من الإجراء كاشفاً عن روافد الإفهام، والتي وجدنا أنها رافدان أساسيان؛ هما: سياقات الكلام بأنواعها، ومراعاة حال المخاطب والمشاركات التخاطبية.

١ - تحديد المصطلح والمفهوم:

تمثل عملية تحديد دلالة المصطلح، والبحث عن مفهوم له، من ضروريات البحث العلمي؛ لأنها تكشف مغالقه وتؤسس مطالبه؛ من هنا نجد أن التطرق لمصطلح (الإفهام) ضرورة اقتضتها طبيعة البحث.

وتبعاً لهذا المطلب نبين أن كل مصطلح يُشترط لاختياره ثلاثة شروط؛ هي: الشرط الشكلي، والدلالي، والتداولي، فمن حيث الشكل، نجد أنه اشتق من جذر (فهم)، إذ ورد في الصحاح: ((فهم، فهمت الشيء فهماً وفهامية: علمته. وفلان فهم. وقد استفهمني الشيء فأفهمته، وفهمته تفهيماً. وتفهم الكلام، إذا فهمه شيئاً بعد شيء))^(١)، وورد في معجم اللغة العربية المعاصرة: ((أفهم يفهم، إفهاماً، فهو مفهم، والمفعول مفهم، أفهمه الدرس: مكّنه من إدراكه له، أحسن تصويره له، بيّنه له "أفهم تلاميذه معاني الوفاء))^(٢)، فهذان النصان يبينان أن الإفهام، هو مصدر الفعل (أفهم)، ودلالة التعدية والمبالغة واضحة اكتسبها الفعل من الهمزة، وبهذا يتضمن مصطلح (إفهام) قوة تسلطية تأثيرية في الآخر الموجه إليه الكلام.

والبحث عن الشرط الدلالي يرجعنا إلى الدلالة التي يتركها هذا المصطلح في ذهن القارئ، وينكشف لنا هذا جلياً في مطالعة معجم الكليات؛ إذ ورد في الكلام عن الخطاب: ((فالخطاب إما الكلام اللفظي أو الكلام النفسي الموجه نحو الغير للإفهام))^(٣)، فقد وضح هذا النص أن دلالة الإفهام هي كونه غاية من غايات المتكلم في أثناء الكلام.

ولكن يبقى الشرط التداولي هو الأساس في اختيار هذا المصطلح عنواناً لبحثنا، فقد استعمله النحاة والبلاغيون للدلالة على المفهوم نفسه الذي قصدناه هنا، ومن تلك الاستعمالات قول الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): ((والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائناً ما كان ذلك البيان،

ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام^(٤)، فكلام الجاحظ هذا يبين وظيفتين لسائيتين، الأولى: وظيفة المتكلم في الكلام، وهي: الإفهام.

والثانية: وظيفة المخاطب في الكلام، وهي: الفهم. وقد جعله المرادي (ت ٧٤٩هـ) أساس الكلام، فقال: ((فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يحسن السكوت عليه))^(٥).

وقد تأسس مفهوم الإفهام عند السيوطي (ت ٩١١هـ) تبعاً لبلاغة القول، وحسن صياغته، وجمالية سبكه، إذ يقول: ((الفصاحة: صوغ الكَلَام على وَجِه له تَوْفِيَةٌ بِتَمَام الإفهام لمعناه بتبيين المراد، وتزيين الألفاظ بما يقرب فهمه، ويعزب نظمه، ويعذب استماعه، ويعجب ابتداعه، ويدل مطالعه على مقاطعه، وينم مبادئه على تواليه لا باستعمال الشوارد التي لا تفهم، والأوابد التي لا تعلم))^(٦).

ويكشف هذا أن مفهوم الإفهام يتجذر في التراث اللغوي العربي، ليكون مفهوماً يعتمد على البيان العربي، فغاية المتكلم أن يتواصل مع المخاطب في سبيل إبلاغه رسالة ما، وهذه الرسالة شرطها الأساس أن تكون مفهومة عند المخاطب بعيدة عن أي شكل من أشكال الغموض واللبس، ولا تقف حدود العناية بالإفهام عند التراث؛ بل إن المعاصرين التفتوا إلى هذه الوظيفة اللغوية، وقد عدَّ الدكتور تمام حسان الإفهام غاية أساسية من غايات اللغة، إذ قال: ((إن اللغة العربية- وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية))^(٧).

واتخذ الإفهام أساساً معرفياً واسعاً عند الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، فعده منطلقاً فكرياً وبيانياً لقضايا الفكر اللغوي العربي فعليه يتأسس

((فهم القرآن، كتاب الله المبين، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، وإفهامه الآخرين، على طريق ما قام به النحاة من ضبط وتقعيد وتقنين للأسس اللغوية التي تؤمن الفهم الصحيح للتركيب القرآني))^(٨).

في حين عدّه الباحث طلال خليفة أساساً للتواصل مع الآخر وبه يتمكن المتكلم من تسليط قوة كلامه على المخاطب، فقال: ((محاولة منتج النصّ إفهام المتلقي ما يريد إفهامه من خلال نصه، ومن ثم تحقيق استجابة هذا المتلقي من خلال عملية الإفهام. فهي أداة من أدوات المرسل لتحقيق عملية التواصل بينه وبين المرسل إليه))^(٩).

وبناء على النصوص الموردّة يمكن لنا أن نضع له تعريفاً وهو: وظيفة المتكلم تجاه المخاطب في أثناء الخطاب، وهو عمل لغويّ ينجز المتكلم به فعلاً تأثيرياً غايةه التواصل مع المخاطب؛ لأنّ العمل اللغويّ هو عملية تضامنية بين المتكلم والمخاطب يؤدي كلّ منهما وظيفته على النحو الذي يجعل التواصل بينهما ناجحاً، ويعتمد في أدائه على وضع البنية الموضع الملائم من حيث الترتيب، والظهور، ويعنى في خلال هذا بما يصاحب إصدار الكلام من سياقات زمانية ومكانية، وظروف مصاحبة لهما نحو، الحال الاجتماعية والنفسية للمتخاطبين، والظروف الأخرى المصاحبة لإنتاج الكلام، ويظلّ مفهوماً نحوياً إجرائياً أكثر منه مصطلحاً نحوياً نظامياً.

٢ - محورية الإفهام في النظرية النحوية العربية:

شكّلت المباني التنظيرية للمعارف الإسلامية، أساس المنطلقات الفكرية للنحاة العرب، فانطلقوا من هنا إلى العناية بالوسائل الناجعة لإفهام المتكلم المخاطب، وهذه الغاية فرضت عليهم البحث في قضية جوهرية لم نجانب الصواب إن عددناها العلة الأولى في تأسيس علم النحو، وهي اللحن في الكلام إذ بدأوا في البحث عن الوسائل الكفيلة بالقضاء عليه، ونتيجة هذا البحث بدأ التدريس والتأليف في النحو العربي، قال الزبيدي: ((لم تزل

العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة والعربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حلّيها، والموضّح لمعانيها؛ ففتنّ لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشو ذلك وغلبته؛ حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وثقيفها لمن زاغت عنه))^(١٠).

وعنايتهم بضرورة تجاوز اللحن تمثل التفاتهم لسلامة الرسالة اللغوية التي تحقق غايتين تواصليتين؛ الأولى: نجاح عملية التواصل مع الآخر بفعل تعلم الوسائل اللغوية السليمة للكلام العربي الفصيح. والأخرى: محاولة فهم النص الديني والأدبي فهماً سليماً مبنياً على معرفة قصد المتكلم وغاياته من الكلام. إن الحد من ظاهرة اللحن في العربية والقضاء عليها هي وظيفة نحوية أساسية؛ بل هي الوظيفة الأولى للنحوي وبها يُعرّف علم النحو بأنه: ((إحراز اللفظ عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها وما وقع عليه كلامها، حتى لا يرفع ما وضعه في لسانهم أن يُنصب أو يُخفض... بل يجري في ذلك على مهيع نطقهم، ومعروف تواضعهم. فإن كان المتكلم فيه ممّا قد تقدمت العرب للتكلم به، وحفظ عنهم لم يحرفه عمّا نطقوا به، أو تكلموا به وإن كان ممّا لم يحفظ عنهم من التركيب النطقي، إمّا لأنهم لم يتكلموا به، أو تكلموا به ولم يبلغنا، أو بلغ بعضاً ولم يبلغ بعضاً))^(١١)، فهذا السير على خطى العرب الأوائل غايته أن يأتي الكلام على سننهم سليماً صحيحاً خالياً من اللحن، كيما يبلغ المتكلم غايته، وهي إفهام المخاطب والتواصل معه، أو إفهامه فحوى الخطاب ومحتوى النصوص.

والقضية الأخرى التي مثلت أسأً نحويّاً مهماً ومبنى نظريّاً، هي تحديد النحاة للكلام والتعريف به وبسماته، فلا يرى النحاة العرب أيّ حضور

للكلام إن خرج عن دائرة الإفهام، فأساس حدوث عملية التكلم والتخاطب هو إيصال رسالة من المتكلم إلى المخاطب، وشرط هذه الرسالة أن تكون مفهومة؛ لأن كون الرسالة غامضة وملبسة لا يجعل التواصل بين المتكلم والمخاطب ناجحاً.

فالسمة الأساسية في تحديد الكلام أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ولا تتم هذه الفائدة إلا إن كان الكلام مفهوماً، وعليه يرى خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) أنه يُنجز الكلام عبر فعل لغوي ((بجيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر... لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به))^(١٢)، وهو الأمر الذي صار عماد التأسيس للنحو العربي، فقد أسس النحو لأجل الإفادة والتفاهم بين المتكلم والمخاطب^(١٣).

وفي نص خالد الأزهري ربط الإفهام بالقصد؛ وبهذا يتبين أن الإفهام لا ينشأ في الكلام عرضاً بل يسير مع قصد المتكلم في خلق تواصل مع المخاطب، ولم يكن هذا الربط في بناء الكلام غائباً عن ذهن النحاة العرب حينما قعدوا قواعدهم ونظروا آراءهم النحوية؛ فقد برزوا غايات المتكلم ومقاصده وجعلوها محورا أساسياً في التقعيد النحوي، وعدوهما أداة إجرائية تسهم في ضبط الوظائف النحوية، فهما: ((قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان أثرها في التحليل النحوي للجملة))^(١٤).

من هنا لم يذكر سيويه (ت ١٨٠هـ) الخطأ في أنواع الكلام حينما قال: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب))^(١٥)، وغيابه؛ أي: الخطأ عن تقسيم سيويه يرجع إلى التفاته إلى أن الكلام الخطأ خال من القصد حين صدوره، بل هو يعود إلى حال نفسية عفوية نتيجة ضعف تركيز أو عجلة أو سهو، فضلاً عن الخطأ في الكلام لا إفهام فيه، فالأقسام المذكورة جميعها قد تتضمن إفهاماً من المتكلم تبعاً لحالات المخاطب، أو قد تتضمن تعمد خلق لبس في الرسالة محاولة من المتكلم في خلق تشويش في ذهن المخاطب لغايات

تخاطبية محددة.

والنفت الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ) إلى هذه الغاية؛ فرأى أن أصل الكلام وضع للإفهام، إذ قال: ((إن مراعاة اللبس في كلام العرب أو عدم مراعاة يشير إلى أصل ذلك أن وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصل اجتناب ما لا يحصل معه البيان من لبس أو غيره))^(١٦)، فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية فإنه يرتبها على منوال لا يدع معه للبس مجالاً حتى يدرك مقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخاه؛ فالالتباس ممنوع أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، وأما سهولة الفهم فشرط أولي وضروري أيضاً؛ وهو دليل على ارتقائها وارتقاء أهلها، والكفاية اللغوية للمتكلم تمكنه من تركيب الخطاب المبلغ توكيداً سليماً؛ لأداء وظيفة الإبلاغ والإفادة إحدائاً وإفهاماً، وهذا ما التفت إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في قوله: ((الألفاظ المفردة التي هو أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد))^(١٧)، والفائدة التي أشار إليها عبد القاهر حاضرة حينما يعمد المتكلم إلى نظم كلماته في نص معين لغايات تخاطبية محددة، لا تتعد عن مساحة إفهام المخاطب رسالة معينة، ويتأكد بقول السهيلي (ت ٥٨١هـ): ((اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم))^(١٨)، فقد عدّ عملية الإفهام أساس التعبير اللغوي، فلو غابت هذه الوظيفة عن الكلام لما احتيج للكلام أصلاً، ولفقدت الغاية من التواصل مع الآخر.

هذه الأسس العامة (النحوية، والتداولية) تبين أن المتكلم يؤدي عملاً محورياً في عملية التخاطب؛ إذ يتمثل هذا العمل بفعل الإفهام، الذي هو

أساس من أسس بناء القاعدة النحويّة وتشكلها؛ فالمقاصد والغايات تؤثر تأثيراً كبيراً في صياغة القاعدة والتوجيه النحويّ للتراكيب العربيّة، وبهذا يبدو أن مسالك التواصل على وفق هذه المعايير استوفت دقائقها وتفصيلها في الفكر النحويّ العربيّ، فلم يترك النحاة معنًى يتصل بوظيفة المتكلم في إفهام السامع إلا نبهوا عليه^(١٩).

٣- مسالك الإفهام:

يتخذ المتكلم في سبيل إفهام المخاطب مقاصده وغاياته التي تتحدد تبعاً لغايات التخاطب الواسعة، التي منها: الإبلاغ، والاستفهام، والإفصاح، والتفسير، والتأثير، والإقناع، في محاولة منه للوصول إلى عملية تخاطب ناجحة، يتخذ مسالك تبعاً لكفاياته التخاطبيّة، والمخزون اللغويّ الذهنيّ، وأبرز مسلكين لتحقيق هذه الغايات التخاطبية؛ هما:

- ١- إعراب الكلام.
- ٢- سلامة البنية اللغوية وخلوها من الغموض واللبس.

٣-١- المسلك الأول: الإعراب:

لم تكن عناية النحاة بالإعراب مختصرة على الجانب الشكليّ فحسب، فهم قد ركزوا على القوة الإنجازية للإعراب، التي تتركز في القدرة التعبيرية الإفهاميّة للمتكلم، فغايات المتكلم في سبك الألفاظ في جمل مفيدة، وإعرابها؛ هي تمييز المعاني الكامنة في هذه الألفاظ وكشفها للمخاطب؛ فالإعراب هو الذي يوضح الغامض، ويكشف المستور من المعاني، يُستدلّ هذا من ناحيتي الحدّ اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ له، فمن الحدّ اللغويّ للإعراب ورد في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) قوله إن: ((الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عمّا في ضميرك أي أبّن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أعرب))^(٢٠)، أمّا في اصطلاح النحاة فحده: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ

ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه))^(٢١)، فالألفاظ من دون إعراب لا يستطيع معها المتكلم إفهام رسالته للآخر، إذ تلتبس الكلمات على المخاطب. ويتضح هذا في الرجوع إلى النص الشهير الذي إليه تعود نشأة النحو العربي، وهو قول بنت أبي الأسود الدؤلي: ((ما أجمل السماء؟ فقال: نُجُومُهَا، قالت: أنا لا أستفهم يا أبتاه بل أتعجب. فقال: إذا أردت أن تتعجبي فافتحي فاك وقولي ما أجمل السماء!))^(٢٢)، فحينما غاب الإعراب التبس الفهم على المخاطب وقرأ الرسالة بتوجيه آخر مخالف لمقاصد المتكلم، وعليه فإن الكلام من دون إعراب يظل مبهماً على السامع، فضلاً عن قابليات تأويلية، فقد أول أبو الأسود كلام ابنته بناء على ما تلفظت به من كلام مخالف لمقاصدها.

والإعراب على وجهين، الأول: قصد المتكلم وتوجيهه المعنى المراد؛ تأكيداً لتقدير الإعراب، فكأن النحاة قرءوا ما في داخله في ضوء ما يبين من كلامه؛ فهم يربطون بين قصد المتكلم وكلامه، فيوجهون الإعراب بحسب ما يفترضونه من قصد المتكلم أو المعنى، قال عبد القاهر الجرجاني: ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كاملة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه))^(٢٣)، الإعراب إذا وسيلة يقصدها المتكلم لإفهام المخاطب المعاني المقصودة، وهو مقولة لا تنشأ إلا عند الاستعمال، وتحويل الإمكان اللغوي إلى فعل يولد بأفراد الكلمات جملاً وأحكاماً، وهي وظيفة تبليغية لم تغفل في عرض قوانين الكلام؛ فالإعراب عندهم يؤتى ((به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. فإذا قلت: ضرب زيد غلام عمرو، فالضم في زيد جيء به بيانا لما اقتضاه فيه العامل الذي هو ضرب من الفاعلية، والفتح في غلام جيء به بيانا لما اقتضاه فيه ضرب من المفعولية،

والجرّ في عمرو جيء به بيّناً لما اقتضاه فيه العامل الذي هو غلام من الإضافة... فالحاصل أنّ هذه الأشياء التي يُطلق عليها إعرابٌ علاماتٌ على معانٍ تعتور المعربَ والألفاظ الدالة على تلك المعاني هي العوامل^(٢٤)، وهذا الاقتضاء إنّما يعتمد اعتماداً تاماً على ما يرومه المتكلم من إفهام المخاطب، فإن ضاعت هذه العلامات ولم تبرز التبست الرسالة على المخاطب وأصبح الكلام مبهماً عليه، فمثلاً لو قال المتكلم: خاف سعيد خالد، من دون حركات لالتبس عند المخاطب أيهما يخاف الآخر، ولكن إن عدلّ المتكلم الرسالة وقال: خاف سعيداً خالداً. لعلم المخاطب أن سعيداً يخاف خالداً، وهذا ما أراد المتكلم إفهامه للمخاطب.

أما الوجه الثاني للإعراب، فهو كونه مزيلاً للغموض والإبهام في الكلام، قال عبد القاهر الجرجاني: ((أن يكون منقولاً من قولهم: عربت معدته، إذا فسدت، فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، فلم تُغيّر آخر الكلمة لكان ذلك لبساً وإفساداً، فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم ودلت بكل واحدة على معنى اتضح المقصود وزال اللبس والفساد، فأعربت على هذا القول مثل أعجمت بمعنى أزلت عجمته^(٢٥)، فهذا الوجه يتباين عن الأول بأن غايته حُسن إيصال الرسالة اللغوية إلى المخاطب وهذا التحسين يندرج في ضمن الغايات التداولية؛ إذ إن الرسالة اللغوية كلما كانت حسنة من حيث الصوت والبناء الصرفي والنحوي، كانت أسرع وأيسر فهماً عند المخاطب، أما إن كانت خالية من الإعراب أو ملحونة فستبهم على المخاطب ويحتاج إلى تفسير أو إعادة توجيه مرة أخرى.

٣-٢- المسلك الثاني: سلامة البنية اللغوية وخلوها من الغموض واللبس:
يبنى المتكلم كلامه على أساس غاياته ومقاصده، فيختار بنية لغوية تُظهر ما في ذهنه وما يرغب في نقله إلى المخاطب، وهو في هذه العملية لا بد له من أن يتخلص من الغموض في البنية اللغوية، ويركز اختياراته على البنية التي

تجعل من الرسالة مفهومة عند المخاطب، وهذا ما التفت إليه النحاة وبينوه ومن ذلك قول سيويوه: ((وأما أنت وشأنك، وكل امرئ وضيعته، وأنت أعلم وربك، وأشبه ذلك، فكله رفع لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تُخبر بالحال التي فيها المحدثُ عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل))^(٢٦)، ويتحدد إفهام المخاطب هنا بضرورة الرفع لأن السياق إخبار عن الحال فتغير الحال الإعرابية سيخلق التباساً عند المخاطب، وقد يتحول هذا الالتباس إلى سوء فهم، وهذا مشابه لقوله: ((إن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت))^(٢٧)، أثر قصد المتكلم في تحديد البنية اللغوية المختارة فقصدته هنا تبيينه المخاطب ولفت نظره بأن القصد إفهامه أنه لا يتوقع منه صدور الكلام العظيم شأنه ومكانته عند المتكلم، وفي هذا القول ارتكاز على المنحى العاطفي في تبيين التركيب وتوضيحه، وقد ارتكز المتكلم على هذا المنحى ليزيد من احتمالات الإفهام ويقلل محاولات اللبس إن لم يلغها.

ونجد أن سبك الكلام مبني على أساس ما يجول في ذهن المتكلم من معانٍ يرغب في إيصالها إلى المخاطب، فإننا لا نرى تصوراً خارجياً للمعاني إن غاب المخاطب، وغابت عملية التواصل معه وإفهامه رسالة ما، وقد أشار عبد القاهر لهذا بقوله: ((أعلم أن ما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضماً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع يساره هناك. نعم، وفي حال ما يُبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى، وأنحاء مختلفة))^(٢٨)، لهذا استوجب

على المتكلم اختيار المسالك التخاطبية الملائمة لظروف الخطاب التي تضيف معلومة جديدة للمخاطب أو تثبت معلومات سابقة لديه.

ومن هذه المسالك مسلك الإخبار الذي يقصده المتكلم في سبيل إفهام المخاطب خبراً جديداً لم يكن على علم به سابقاً، يظهر هذا المسلك في كلام الرضي في الابتداء بالنكرة: ((إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو، لا. فضايط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم، عد لغواً، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه))^(٢٩)، والإفهام هنا لا يتحدد بالمعرفة فحسب بل إن النكرة قد تفيد إفهاماً عند المخاطب، فيضيف المتكلم إعلماً وإخباراً جديدين عند المخاطب، وبهذا تكون بنية الكلام أفهمت المخاطب وابتعدت عن الغموض الذي أحاط بها في النظام اللغوي؛ بوصفها نكرة والنكرة تكون غامضة عن فهم المخاطب بالاستعمال.

وقد تقدم بنية الكلام للمتكلم احتمالات استعمالية لبدائل لغوية كما هي الحال في بنية المبني للمجهول، ففي حال حذف المفعول تظهر أمام المتكلم احتمالات بحسب سياقات الكلام، ولكن ما يحدد اختياره ويقطع وينتقل بالبنية اللغوية من الغموض إلى الوضوح والإفهام هي مقاصده وغاياته، قال الرضي في باب المفعول الذي لم يسم فاعله: ((والأكثر على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي، في النيابة ولم يفضل بعضها بعضاً، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنها مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر. والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم

واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره))^(٣٠)، وكلام الرضي هنا تصريح منه بأن بنية الكلام تحددها غايات المتكلم في تحقيق الفائدة من الكلام عند المخاطب؛ فغياب المفعول به الصريح عن البنية الكلامية بسبب العدول في الأسلوب يترك مساحة للاختيار أمام المتكلم، وقد التفت الرضي إلى هذه المساحة ورجح أن الاختيار يعود إلى غاية تداولية هي إفهام المخاطب الرسالة اللغوية.

ومن الموضوعات التي تتضح فيها إشارة النحاة، ويتبين فيها إصرار المتكلم على إفهام المخاطب معتمداً على اختيار البنية المثلى لتحقيق هذه الوظيفة، ومن ثم نجاح عملية التواصل، ما نجده في قول الرضي: ((اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده، كجاء زيد راكباً، وعن المفعول وحده، نحو: ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه، فإذا قلت: لقيت زيداً راكباً، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه، لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكباً زيداً، فإن لم تقدمه، فهو عن المفعول))^(٣١)، فقد تقرر عند النحاة أن هذا التركيب وأمثاله يتخذ ترتيبه من وظيفة الإفهام، فإن كان المتكلم يريد أنه هو من كان راكباً، وقد لقي زيداً، وزيداً مفعول به والحال من الفاعل، وإن كان زيد هو الراكب تأخرت الحال عنه، وما هذا إلا لتحصّل الرسالة اللغوية عند المخاطب مفهومة لا لبس فيها.

٤ - روافد الإفهام:

يسترفد المتكلم كل ما يعده ضرورياً لتحقيق الغاية التخاطبية من سياقات زمنية ومكانية وتاريخية واجتماعية، وكذلك يسترفد مضمرة الخطاب، ومراعاة حال المخاطب والمشاركات التخاطبية بين المتخاطبين، ومن هنا قسمنا روافد الإفهام على النحو الآتي:

١- سياقات الكلام بأنواعها.

٢- مراعاة حال المخاطب والمشاركات التخاطبية.

٤-١- الرافد الأول: سياقات الكلام:

لا تتحدد رؤية التداولين لسياق الزمن والمكان فحسب، بل تتسع مساحة الرؤية لديهم للسياق حتى تشمل ظروف إنتاج الكلام التي لها أثر في صيورته في أوضاع التخاطب، كالسياقات التاريخية والاجتماعية والنفسية والثقافية وغيرها، فالسياق يُبنى على ((على كل العوامل الاجتماعية والثقافية والفيزيائية والسلوكية الحركية التي تصاحب الحدث الاتصالي بين المشاركين فيه، والعلاقات بينهم، ومكان الاتصال وزمانه ومدته، والمسافة الفاصلة بين المتكلم والمستمع ونحوها))^(٣٢)، من هنا ميّز (باخ-Bach) بين تعريفيين أساسيين لمفهوم السياق يؤثران في إنجاز الخطاب الاعتيادي، هما^(٣٣):

١- مجموعة المقاييس التي تحدد أو لا تحدد القيمة الدلالية للعبارات.

٢- مجموع الخواص الاعتقادية المتبادلة والتميزة، ومجموع الافتراضات المشتركة بين المشاركين في مرحلة التخاطب.

وتتضح عناية النحاة بعوامل السياق واضحة في مصنفاتهم الكثيرة، ومن هذا قول سيبويه: ((ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به، إذا قلت أبوه تُجربه عليه كما أُجريت عليه الكريم، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً. وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقل عمرو، لأنك لو قلت ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً، لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقل عمرو.))^(٣٤)، فقد اعتمد إفهام المخاطب على العلاقة الاجتماعية الثابتة بين الأب وابنه كما في الجملة الأولى (ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه)، وحينما انتفت هذه العلاقة بين (زيد وعمرو) أجبر المتكلم على تغيير البنية اللغوية لأنها لا تتناسب مع السياق الاجتماعي الأول. فصار السياق الاجتماعي العماد الذي اعتمده المتكلم في إفهام المخاطب رسالته.

وتعتمد عملية نظم الكلام على مقاماته، فلا يمكن إفهام الكلام إفهاماً سليماً صحيحاً إن تغيرت ظروف إنتاجه، فمقام الشكر غير مقام الشكوى، والفرح غير الحزن، وإلى هذا أشار السكاكي بقوله: ((لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجذ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار))^(٣٥).

فضرورة إطلاق الكلام مناسباً لمقامه لأجل إفهامه، فإن تغير المقام عن الكلام اختل الفهم وحل اللبس بديلاً عنه، وبناءً على هذا رأى (هاليداي- Halliday) أن اللغة لا تفهم إلا إذا كانت في نصوص، والنصوص لا تفهم إلا إذا كانت في سياقاتها الاجتماعية والثقافية، فهو يرى أن النص والسياق جانبان لعملية واحدة، فهناك نص، ونص مصاحب له هو السياق وهو يمدنا بالخلفية الاجتماعية الثقافية لكل من المتكلم والمخاطب، أو التاريخ الاجتماعي والثقافي الكامن وراء الخطاب^(٣٦)، وقد يؤثر هذا في فهم المخاطب للكلام كما نجده عند الشاطبي في حذف ناصب المفعول به، قال: ((إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج وفي هيئة الحاج. فقلت: مكة ورب الكعبة، فالتقدير: يريد مكة، وكذلك إذا رأى رجلاً يسد سهماً نحو القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم على القرطاس، فقلت: القرطاس فالتقدير: أصاب القرطاس، أو رأيت الناس يصبون النظر إلى الهلال ثم كبروا فقلت: الهلال والله، فالتقدير: أبصروا أو رأوا الهلال، أو رأيت رجلاً يريد أن يوقع فعلاً من ضرب أو إعطاء أو غيرهما، فقلت، زياداً، فالتقدير اضرب زياداً، أو أعط زياداً))^(٣٧)، فإن حضور السياقات الثقافية من معرفة أن الحجاج يقصدون مكة وأن الرامي يصيب القرطاس، هي التي جعلت المتكلم يحذف جزءاً من كلامه ومع هذا الحذف يكون قد أفهم

المخاطب الرسالة، فللسياق أثر كبير في عملية الإفهام بما يعرضه من مصاحبات للكلام، أو تحديد مرجع المبهمات ودلالاتها، والكشف عن المعاني الكامنة في اللفظة أو الجملة، أو بيان المعاني الضمنية التي يحددها المعنى المتعارف للكلمات المستعملة، ويوفر جملة من ((المعطيات والمعلومات الضرورية لتأويل الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الخصائص النحوية والمعجمية للصيغة اللغوية، ويفضي عدم الاعتداد بالسياق إلى تعطيل فهم الخطاب))^(٣٨).

وقد تستعمل الأدوات النحوية لغير ما وضعت له، ويتمّ العدول فيها تبعاً لمحاولة المتكلم إفهام المخاطب الرسالة، وبحسب السياقات الموضوعية لها، من ذلك (يا) فإنها تستعمل لنداء البعيد^(٣٩)، وقد تخرجها سياقات القول إلى نداء القريب، من ذلك مواضع ذكرها الشاطبي، قال: ((أحدها: أن يكون المنادى معرضاً عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخلها هنا العاقل، فتقول: يا زيد، وأيا زيد، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغول عنك بأمر استغرق باله عن إجابتك سريعاً، أو غافل عنك وعن نداءك إياه. والثاني: أن يكون نائماً مستثقلاً بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدد الصوت، فتفعل ذلك، فتقول: يا رجل، ويا نائم، رجاء أن يستيقظ فتخاطبه))^(٤٠).

ولابد أن يعتمد هذا الاستعمال على قرينة محددة له؛ لأنه عدل عن الوضع الأصلي لاستعمال الأداة وهذا مما يلبس الكلام عند المخاطب وتتحول الرسالة من إفهام إلى إبهام، ولكن القرينة هي التي جعلت المخاطب يفهم مراد المتكلم، والقرينة هنا سياق الحال فالمخاطب إن كان نائماً صار حاله حال البعيد النائي عن المتكلم، ولأجل محادثته ألزم المتكلم باستعمال الأدوات المستعملة للبعيد، وهذا يكشف أن ((على المتكلم أن يختار من أساليب البيان ما يناسب الوفاء بمقصده، وضوحاً أو خفاءً حسب ما يقتضيه المقام، بسبب قصور الحقيقة عن إفهام المراد إفهاماً يناسب المقام فتمس الحاجة إلى استعمال الألفاظ في غير معانيها الوضعية))^(٤١).

وقد يعتمد المتكلم - في مثل هذا الخطاب - على إمكان فهم الرسالة بدلالات عناصر الموقف المتنوعة التي لا تذكر، وفي هذه الحال لا يجد المخاطب غضاضة في تقبل الكلام الذي حذفت بعض عناصره؛ لأنه يفهمه، وقد يعتمد الحذف هنا على الحال النفسية للمتخاطبين التي تجعل الخطاب موجزاً، فهو بيان للحال الشعورية للمتخاطبين، التي يخرج فيها الكلام تلقائياً وهو خاضع لحال المتكلم الشعورية التي تقتطع أجزاء من القول تناسب والحاجات التي تحمله للتأثير في المخاطب^(٤٢).

والكلام الطبيعي الصادر عن المحاورة أكثر حاجة للاعتماد على الظروف الحافة به؛ حتى يزيل احتمالات الغموض ويكون مفهوماً عند المخاطب، فالقارئ لها مزية ضبط حركة الكلمات عند المتكلم، ومن لا يستحضر القرائن السياقية في كلامه يعجز عن إفهام المخاطب، ومن هنا كان من الضروري العناية بما يحيل عليه الكلام، ومن هذه القرائن يفهم عدد من الوظائف التواصلية^(٤٣).

وبناءً على ما تقدم تكون الظروف السياقية قد أثرت تأثيراً كبيراً في خلق البنية التركيبية للقول بما حوته من دلالات ومشيرات خارج حدود اللغة أسهمت في بيان معاني الألفاظ، والكشف عن المنوال التطوري الذي مرت به، وهو ما يساعد في عملية الإفهام والتفهم عامة.

٤-٢- الرافد الثاني: مراعاة حال المخاطب والمشاركات التخاطبية:

يسعى المتكلم جاهداً لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب، ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأن مراعاتها تسهم كثيراً في كيفية صياغة الكلام، وعليه يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كما وكيفاً مع المخاطب، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موضع الحاجة إليه كأن يكون المخاطب عالماً بأطراف الحديث مدركاً وملماً بالموضوع، وكذا الحاجة إلى الإطناب أو التطويل^(٤٤).

فقد تُبنى عملية الإفهام على أحوال المخاطب؛ فإن كان خالي الذهن من المعلومات عمد المتكلم إلى إضافة معلومة جديدة فكانت غاياته إخبارية،

تتباين مع حال المخاطب وهو عالم بالخبر، فنتقل الغاية من الإخبار إلى التأكيد أو التأثير أو غيرها من مقاصد المتكلم أو غاياته، فمستويات الإخبار تتباين تبعاً لتباين حال المخاطب، وتُقسم على ثلاثة مستويات، هي^(٤٥):

- ١- الخبر الابتدائي: إذا كان المخاطب خالي الذهن عما يلقي إليه.
- ٢- الخبر الطلبي: إن كان المخاطب متحيراً وشاكاً في صحة الخبر، فيقوي بنية الكلام بإضافة بعض المؤكدات كاللام.
- ٣- الخبر الإنكاري: إن كان المخاطب منكرًا لكلام المتكلم، فيعمد المتكلم إلى تقوية كلامه بإضافة المؤكدات كاللام وإن المؤكدين.

فالمتكلم ينسج كلامه بحسب حضور المخاطب في ذهنه ومحاولة إفهامه، وعلى وفق حالته التي استشعرها وأحسها بفطنته وانتباهه، قبل توجيه الكلام إليه، ولكنه إن أخطأ في تقديره لحال المخاطب، فإنه يُخطئ في تحقيق الفهم عنده، لذا عليه أن يتعرف على طبائع المخاطب وميوله ورغباته النفسية، أي: إنه يمتلك الكفاية التداولية التي تخوله لجعل كلامه مفهوماً عند المخاطب، ومراعياً في هذا الفهم مقتضى حال المخاطب، من هذا ما ورد عند سيبويه في قوله: ((لا يجوز أن تقول: بعث داري ذراعاً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع. ولا يجوز أن تقول: بعث شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول: بينت له حسابه باباً، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسر. ولا يجوز تصدقتُ بمالي درهماً، فيرى المخاطب أنك تصدقتُ بدرهم واحد. وكذلك هذا وما أشبهه))^(٤٦)، فالجواز النحوي اعتمد أساساً على فهم المخاطب؛ فمراعاة حاله وحضوره وأفهامه جعلت البنية اللغوية تتحدد بالظهور وعدم الحذف؛ لأن الحذف يجعل البنية غامضة غير مفهومة، وقد تبين للتداوليين أن العلة الأساسية في العناية بالمتكلم، كامنة في إفهام المتكلم المخاطب، فالمتكلم يرمي بنصومه على اختلافها إلى إفهام المخاطب^(٤٧)، ورأى (ليتش - Leech) أننا لا يمكن أن ندعي فهمنا للكلام من

دون استحضار شروط إنتاجه المحيطة به، ولاسيما عنصري المتكلم والمخاطب^(٤٨)؛ فالتكلمون متباينون في أداء أدوارهم التخاطبية في آليات الحوار، ويعود هذا إلى اختلاف المواقف التي يقال فيها الكلام، وهم في هذا يمتلكون القدرة والمعرفة في اختيار نمط الحوار وصيغته؛ فأفراد المجتمع الذين يشتركون في مخزون لغوي واحد ((يعرفون متى يتحولون من نوع إلى آخر وينتج عن ذلك ما يسمى بـ(مقولة التحولات الموقفية))^(٤٩). والغالب أن المتكلم لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المخاطب يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه، معتمداً في ذلك على قدرة المخاطب على استحضار المحذوف إما لوضوحه أو لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المتكلم بالكلام بحسب حال المخاطب من الإدراك وعلى قدر مشاركته له في الإفهام فيضمّر ما يعلم بعدم إضافة فهم جديد للمخاطب^(٥٠).

العلم يستعمل للغائب وللمخاطب، وكذلك هو غير مقيد بأداة تعريف أو الإضافة ((فأنت ترى أن سائر المعارف غير العلم إنما تُعينُ مسمياتها بقيد، وذلك القيد ثابت بالوضع الأول لها، بخلاف العلم فإن خاصته أن وضعه أولاً لتعيين مدلوله، وإبرازه عن غيره، مطلقاً من غير تقييد بحال من الأحوال))^(٥١). يتبين من كلامه هذا أن العلم مقولة لا تتغير بتغيرات الاستعمال، وبهذا اختلف عن المعارف الأخرى التي وضعها الواضع؛ لتستعمل معرفة أو نكرة على السواء، فهو من الصراحة في تحديد صاحبه وتعيينه، بقدر لا تكون معه حاجة إلى أي توصيف، فحينما نقول: زيد ناجح، لا بد من أن يكون (زيد) معروفاً عند المتكلم والمخاطب ليكتسب الكلام قيمة إفهامية.

وفي توجيه سيبويه لعملية التقديم والتأخير نلاحظ أنه عني بالمعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، من هذا ما في المبتدأ والخبر مثبتاً ومنفياً ومعرفاً ومنكراً يعلل هذا التركيب بقوله: ((لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفةتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك))^(٥٢).

فالعلة في تركيب البنية اللغوية هو المعرفة المشتركة التي يتشارك بها المتكلم والمخاطب، فالإفهام ارتكز على قابليات المخاطب في الفهم نتيجة تلك المعرفة، ولا فرق بين أن يكون من ابتدأ به معرفة أم نكرة مادام المخاطب على معرفة تامة بحيثيات الكلام؛ لأن ((المخاطب أساس في استمرار التفاهم والاتصال بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه))^(٥٣).

وتعد المعارف عماد فعل الإفهام؛ بمقبوليتها التخاطبية عند الطرفين، والتقاءها بما قرّ في ذهن المتكلم والمخاطب من معلومات سابقة، ومن هذه المعارف ما يُعرف بالأداة (ال) التي تختصّ وظيفتها في الدخول على الأسماء؛ فتقلها من أصلها المنكور إلى التعريف الاستعمالي، وتشير أداة التعريف إلى ما يسمّى بالمعلومات السابقة (افتراض مسبق)، في حين يؤدي التنكير وظيفته الإشارة إلى معلومات لاحقة؛ أي: إلى وحدات لغوية، لم يوضحها المتكلم بعد، ويتضح هذا في قولنا:

- في حديقة المنزل شجرة.. (إشارة إلى معلومة لاحقة يتوقع المخاطب أن يجبر بها).

- كانت الشجرة مثمرة. (إشارة إلى معلومة سابقة عند المتكلم والمخاطب).

فالتعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلم من علم المخاطب بالأمر، والتنكير خلاف ذلك، فيكون في الأمور التي لا يعرف المخاطب عنها شيئاً، أو لا يعرف أيّ أمر منها هو المراد من بين أمور كثيرة، وقد لا تكون معروفة عند المتكلم أيضاً^(٥٤).

وتخلق المعلومات المشتركة نسقاً إفهامياً يتجاوز الكلام الظاهر الصريح لينبني على مضمرات الخطاب، يبدو هذا الفهم واضحاً جلياً في قول عبد القاهر: ((وإذا قد عرفت هذا في "الكناية"، فالاستعارة في هذه القضية. وذاك أنّ موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذاك المعنى من اللفظ،

ولكنه يعرفه من معنى اللفظ. بيان هذا، أنا نعلم أنك لا تقول، "رأيت أسداً"، إلا وغرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد في شجاعته وجراته، وشدة بطشه وإقدامه، وفي أن الذعر لا يخامره، والخوف لا يعرف له. ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ "أسد"، ولكنه يعقله من معناه، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله "أسداً"، مع العلم بأنه "رجل" إلا أنك أردت أنه بلغ من شدة مشابهته للأسد ومساواته إياه، مبلغاً يتوهم معه أنه أسد بالحقيقة⁽⁵⁵⁾، فقد انتقلت مسالك الإفهام بعيدة عن اللفظ الظاهر لتغوص في ظلال المعنى، ذلك المعنى القار في ذهن المتكلم الذي آزره معرفة المتكلم بأن المخاطب عالم بحقيقة اللفظ وأن المراد من هذا اللفظ ليس الظاهر لعدم انطباقه عليه في الحقيقة ولكن المراد هو المعنى الثاني الذي ينسجم مع النسق الإفهامي الكامن في الكلام وسياقه الحاف.

وقد التفت الرضي إلى أن اختيار البنية اللغوية قد يتأسس على إفهام المخاطب، كما في أسلوب التوكيد، قال: ((الغرض الذي وضع له التأكيد: أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه، تكريراً لفظياً، نحو: ضرب زيد زيد... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً⁽⁵⁶⁾، لقد رتب الرضي غايات التوكيد على أغراض ثلاثة، تتأسس هذه الأغراض تبعاً لما يريد المتكلم أن يفهمه للمخاطب، وقد نظر المتكلم أثناء محاولة تحقق هذه الأغراض إلى حال المخاطب؛ وبنى على وفقها أسلوبه، وبهذا يلتقي غرض المتكلم مع حال المخاطب، ويظل الإفهام مبنياً على قدرة المخاطب في فك شفرة الرسالة الموجهة إليه، التي تتسع وتحتزل بناء على مقدرته الذهنية في فهمها.

خاتمة:

البحث في الإفهام من منظور تداولي هو بحث يعتمد على العلاقة القائمة بين أصلين، الأصل الاستعمالي والأصل اللغوي (النظامي)، هذه العلاقة التي منها تنبثق عناية النحاة العرب، وقد تجلّت لنا بعض النتائج نوردها على النحو الآتي:

- ١- يبني الإفهام على أساس غاية تواصلية قارة في ذهن المتكلم.
- ٢- الإفهام عمل لغوي يقوم به المتكلم في سبيل التأثير بالمخاطب، وهو تأثير إيجابي يروم به إضافة معلومة جديدة للمخاطب لم يكن عالماً بها، أو يؤكد له حال كان عالماً بها ليس على سبيل اليقين.
- ٣- عناية النحاة بوظيفة الإفهام تدرج ضمن عنايتهم بأحوال المتكلم ووظيفته، وهي عناية تكشف عنايتهم بالمنحى الاستعمالي الوظيفي للغة.
- ٤- لا يمكن للمتكلم أن يتواصل مع المخاطب من دون عناية كبيرة بظروف إنتاج القول وبأحوال المتكلم.

هوامش البحث:

- (١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: مادة (ف ه م) ٥ / ٢٠٠٥.
- (٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: ٣ / ١٧٤٨.
- (٣) الكلبيات، الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): ٥٦.
- (٤) البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): ٨٢/١.
- (٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان: ١ / ٢٦٨.

- (٦) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة: ٩٣.
- (٧) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ٢٣٣.
- (٨) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب: ١٥٧/١ - ١٥٨.
- (٩) مستويات السرد الوصفي القرآني دراسة اسلوية، د. طلال خليفة سلمان: ٤٩.
- (١٠) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي: ١١.
- (١١) المقاصد الشافية: ١٩/١ - ٢٠.
- (١٢) شرح التصريح على التوضيح: ١٦/١.
- (١٣) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ٥٥/١.
- (١٤) التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٠ - ٢٠١.
- (١٥) الكتاب: ٢٥/١.
- (١٦) المقاصد الشافية: ٦٤/٢ - ٦٥.
- (١٧) دلائل الإعجاز: ٥٣٩.
- (١٨) نتائج الفكر: ١٧٠.
- (١٩) بنظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٧.
- (٢٠) تهذيب اللغة، الأزهري (ت ٣٧٠هـ): ٢٢٠/٢.
- (٢١) الخصائص: ٦٨.
- (٢٢) الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ) تحقيق: سمير جابر: ٣٤٧/١٢.
- (٢٣) دلائل الاعجاز: ٢٨.
- (٢٤) المقاصد الشافية: ٧١/١.
- (٢٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨/١، وينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٠/٢.
- (٢٦) الكتاب: ٣٠٥/١.
- (٢٧) الكتاب: ٣٥٥/٢.
- (٢٨) دلائل الإعجاز: ٩٣.
- (٢٩) شرح الرضي: ٢٣١/١.
- (٣٠) شرح الرضي: ٢٢١/١.

- (٣١) شرح الرضي: ٥١/٢.
- (٣٢) العبارة والاشارة: ٨٦-٨٧.
- (٣٣) الإشارات مقارنة تداولية، يوسف السيساوي، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة: ٤٤٢-٤٤٣.
- (٣٤) الكتاب: ٦١/١.
- (٣٥) مفتاح العلوم: ٢٥٦.
- (٣٦) علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الدكتور. محمود أحمد نحلة: ٥٩.
- (٣٧) المقاصد الشافية: ١٦٢/٣.
- (٣٨) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ١/١٧٨.
- (٣٩) همع الهوامع: ٣٢/٣.
- (٤٠) المقاصد الشافية: ٥/٢٣٧.
- (٤١) نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية: ٥١.
- (٤٢) أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي: ٧٧-٧٨.
- (٤٣) مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، د. أحمد كروم: ١٢١.
- (٤٤) مراعاة المخاطب: ٥٩.
- (٤٥) مفتاح العلوم: ٢٥٨.
- (٤٦) الكتاب: ٣٩٣/١.
- (٤٧) تداولية الخطاب السياسي: ١١٩.
- (٤٨) الأسس الإستمولوجية والتداولية في النظر النحوي في كتاب سيبويه، إدريس مقبول: ٣٣٠.
- (٤٩) العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، الدكتور. محمد العبد: ٧٦.
- (٥٠) الأسس الإستمولوجية والتداولية: ٣٣٧.
- (٥١) المقاصد الشافية: ٣٥١/١.
- (٥٢) الكتاب: ٥٥/١.
- (٥٣) مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٨.

(٥٤) الاقتضاء وانسجام الخطاب: ٣٠-٣١ .

(٥٥) دلائل الإعجاز: ٤٣٢.

(٥٦) شرح الرضي: ٣٥٧/٢ - ٣٥٨.

المصادر والمراجع

- ❖ أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، الدكتور. عبد القادر مرعي خليل، مؤسسة رام الأردن، ١٩٩٥م.
- ❖ الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيويه، الدكتور. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
- ❖ أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، الدكتور. محمد الشاوش، جامعة منوبة، تونس، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ الاقتضاء وانسجام الخطاب، الدكتورة. ريم الهمامي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
- ❖ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د، عبد الرحمن الحاج صالح، موقف للنشر، الجزائر ٢٠١٢م.
- ❖ الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية د. ت.
- ❖ البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- ❖ التداوليات علم استعمال اللغة، مجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم الدكتور. حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ❖ تداولية الخطاب السياسي، أ. نور الدين اجعيط، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
- ❖ التداولية عند العلماء العرب، الدكتور. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- ❖ تهذيب اللغة، الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- ❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ الخصائص، أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ❖ دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاعر، مطبعة المدني، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ❖ سياق الحال في كتاب سيوييه دراسة في النحو والدلالة، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١١م.
- ❖ شرح التصريح على التصريح (بمضمون التصريح في النحو)، خالد بن عبدالله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ٢٠٠١م.
- ❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ٢٠٠٥/٥.
- ❖ ضوابط الفكر النحويّ دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، الدكتور. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم. الدكتور. عبده الراجحي، دار البصائر، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ❖ طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف.
- ❖ العبارة والإشارة دراسة في نظرية الاتصال، الدكتور. محمد العبد، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.

- ❖ علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الدكتور. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩م.
- ❖ الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ط٢، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- ❖ الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ❖ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، طبعة ١٩٩٤م.
- ❖ مراعاة المخاطب في النحو العربي، الدكتورة بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- ❖ مستويات السرد الوصفي القرآني دراسة اسلوبية، د. طلال خليفة سلمان، مؤسسة الرافد للمطبوعات، ط١، ٢٠١٢م.
- ❖ معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- ❖ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- ❖ مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠١١م.
- ❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة- السعودية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- ❖ مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، د. أحمد كروم، دار كنوز المعرفة، ط١، ٢٠١٥م.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢م.

❖ نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ-١٩٩٢م.

❖ نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية د. منال محمد هشام سعيد نجار، عام الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م.

❖ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.